المرأة بين الموجود و المنشود :

الموجود: تردّي وضع المرأة المعاصرة و ما تعانيه من نقائص في جميع المجالات

المجال الاجتماعي:

الأسرة:

* مازالت كثير من الأسر في عصرنا الحالي تستبشر بالمولود الذكر فتشرق الوجوه و تقام الأفراح و تولد الأنثى فتتجهّم نفس تلك الوجوه بل قد تسودّ من سوء ما بشرت به فقد نشرت دراسة سنة سبع و ثمانين وتسعمائة وألف (1987) أنّ عدد الإناث الرضّع في الصين أقلّ من الذكور بنصف مليون لانتشار الإجهاض الانتقائي للأجنّة الإناث بسبب رفض المجتمع للأنثى .

* يعامل الذّكر معاملة خاصّة فله مطلق الحريّة وتلبّى طلباته بسرعة , أمّا الأنثى فهي الخادم التي عليها طاعة سيدها الرجل فتوكل إليها كلّ الأعمال المنزليّة .

* تتّخذ الخصائص الفيزيولوجيّة مبرّرا للتمييز بين المرأة و الرّجل في الحقوق و الواجبات و لتحقيرها, فاستغلّ الرّجل قوّته الجسديّة للسيطرة عليها و تعنيفها فنسب العنف مفزعة في بلادنا تصل إلى (31%) رغم وجود قوانين رادعة .

* تساهم الأمّ في تكريس الوضعيّة المتردّيّة للمرأة. فالبنت العربيّة تتدرّب منذ الصّغر على أن تعتني بجسمها أكثر من عقلها و في هذا الإطار تقول نوال السعداوي :

" إنّ التّربية التي تتلقاها البنت منذ الطفولة تحقق منها امرأة تافهة التفكير "

* تبخيس قيمة المرأة باختزالها في صورة المرأة القاصر التي لا تستطيع أن تتدبّر أمورها بنفسها و لا بدّ من وصاية الرّجل عليها إلى حدّ حرمانها من حقها في التعبير عن رأيها أو اتّخاذ قرار يتعلّق بمصيرها ووجودها .فتحرم حتى من اختيار شريك حياتها في كثير من البلدان . و تحرم من حقها في التعليم لاسيّما في غياب التشريعات التي تحميها فنجد نسبة الأميّة في مصر والسودان و اليمن مثلا مرتفعة في الفئة العمريّة أكثر من خمس عشرة سنة تصل إلى خمسين في المائة (50%) .

فضلا عن العنف الذّي يمارس ضدّها و الزواج المبّكر والتحرّش الجنسي و الاغتصاب بل إنّ هذه الدول تمنع المرأة من القيام ببعض الأعمال البسيطة

كقيادة السيارة مثلا .

* مازالت القوانين والتشريعات التّي سنت لفائدة المرأة لم توازها حركيّة اجتماعيّة إذ يقول محمد الرّميحي :

" ما يعوق المرأة العربيّة في المجتمع العربي اليوم ليس نقص التشريع فقط لأنّ المشكلة الأهمّ هي أنّه حتّى في وجود تشريع فإنّ التطبيق مازالت أمامه عقبات اجتماعيّة."

المجال الاقتصادي:

* وضع المرأة في المجال المهني لا يختلف كثيرا عن وضعها داخل الأسرة فهي تعاني من البطالة أكثر من الرّجال , ففي اليابان في فترة الثمانيات وصلت نسبة الخريجات الجامعيات العاطلات إلى ستين في المائة (60%)

*و في بعض البلدان تحرم من العمل بدعوى إحداث الفتنة أو التسبب في بطالة الرّجل.و كثيرا ما تتقاضى أجرا دون أجر الرّجل مقابل القيام بالعمل نفسه كما يثقل كاهلها بكثرة الأعمال فتضطر اضطرارا إلى تقديم استقالتها ناهيك إلى ما قد تتعرّض له من عنف أو طرد تعسفيّ.

* تحرم المرأة من الارتقاء إلى أعلى المناصب في الشركات بسبب عدم قدرتها على التوفيق بين عملها و أعباء البيت خاصة مع تعنّت الزوج ورفضه مساعدتها. ففي تقرير صادر عن المفوّضيّة الأوروبيّة حيث أعلن أنّ نصيب المرأة من الوظائف العليا في الشركات الخاصّة لا يزيد عن اثنين في المائة في فرنسا

*يقع استغناء عن المرأة لأبسط الأسباب و خاصة في الأزمات الاقتصاديّة وهذا ما حصل في تسعينات القرن الماضي في اليابان إذ وقع الاستغناء عن النساء في فترة الركود الاقتصادي بل شرعت الشركات تقاوم توظيفهن بالجملة .

*لا يسمح للمرأة ولوج بعض الميادين في عدد من الدول العربية كالقضاء و الشرطة استنقاصا من شأنها.

المجال السّياسي:

*لقد تحققت للمرأة جملة من المكاسب في المجال السّياسي إلا أنّ مشاركتها في هذا المجال مظهريّة مزيّفة في أغلب الأحيان. فالرّجل هو الذي يتقلّد الوظائف الهامّة في الحزب والحكومة وهو الذي يتّخذ القرارات , أمّا المرأة فحدودها المصادقة على قراراته , تقول حياة البدري مؤكدة ما يمارس ضدّ المرأة من إقصاء :

" إنّ مجال السّياسة لا يزال لحدود السّاعة من حقّ الرّجل وحده و لا يمكن للمرأة أن تتجاوز الخطوط وإلا شقت عصا الطاعة . "